في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فلا يدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك والثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى
المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب المركبة والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله
اختلف اضافتهما فلاجل اختلاف اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابعة وخمسة بالاضافة
الى عدد مساوي عدده او يكون فوقه اي احد ما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت في هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج مباحثه
الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي

المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار
ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المؤنث اي لم
توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها
للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل انت وهي وهو اي
المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فالتاء
اي فحكمك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذا تانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فانت بالخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول طلعت الشمس وطلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغناء عن الحاق
التاء اي لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)